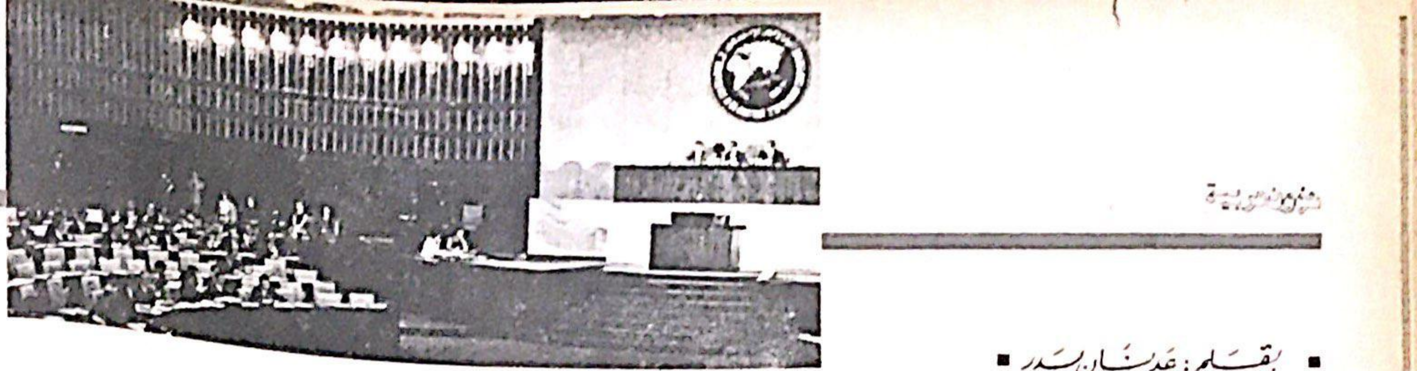

■ بقلم: عدنان بدر ■

مؤتمر القمة العربي.. وتذليل اخر العقبات امام التسوية

نعم .. انعقد مؤتمر القمه العربي الاخر في ظروف جديده تمر بها الامه العربيه . (وهذه هي النقطه الاساسية التي ارتكز عليها كل اعلام المؤتمر) . لكن السؤال : هل جاء انعقاد المؤتمر واعماله لمواجهه تلك الظروف من اجل استدراك سلبياتها لتجاوزها ، ومن اجل البحث عن ايجابياتها لتثبيتها وتعميقها ودفعها الى الامام ؟

ليس ضروريا البحث عن « القرارات السريه » للمؤتمر ، من اجل الاجابه عن هذا السؤال .. فسريه قرارات مؤتمرات القمه العربيه اللاحقه تكشف دائما عن لعبه مكشوفه ، هدفها الوحيد هو محاوله اقناع الجماهير بوجود قرارات هامه !! وتكشف ان المقصود بالسريه كان دائما سريه هذه اللعبه !!

وبالنسبه للمؤتمر الاخر ، فان حقيقته تقع بين قطبين : الاول هو الميراث الرئيسيه للمرحله التي انعقد المؤتمر على اساس التعامل معها . والثاني هو الاتجاه العام لسياسة الانظمة تجاه تلك الميراث ، فيما بعد المؤتمر .

وللاطلال على تلك الحقيقه ، لا بد من دراسة القطبين المذكورين :

اولا :

لقد انعقد المؤتمر الاخر في اعقاب حرب تشرين التي افرزت نوعين متعارضين ومتداخلين من النتائج .. نوع تجدد ثقة الجماهير العربية بنضالها وامكاناتها ويضيف الكثير الى معطيات نهوض ذلك النضال وتطوره واتساعه .. ونوع يتجه الى قمعه ذلك النضال وتعليقه كي يسهل المرور فوقه باتجاه التسويه المطلوبه . النوع الاول نلخصه بـ :

● اثبات قدره النضال العربي على مواجهة العدو الصهيوني وتحقيق الانتصار عليه .. وان مستلزمات ذلك الانتصار ما هي الا وجود القيادات الثوريه القادره على تعبئة الطاقات الوطنية الكفيلة بانجاز ذلك الانتصار .

● تعريه ان الوجود الصهيوني في ارضنا ، ليس الا محميه اميركيه ، وقد عبر عن ذلك حتى قادة العدو انفسهم في اعقاب معارك تشرين . وهذه الحقيقة التي تنسف المرتكزات الاساسية لنظرية « الامن » في الايديولوجية الصهيونية .. تضيف المزيد من التأكيد للحقيقه الوارده في الفقرة السابقة .. اذ تؤكد المزيد من الحاجة للقيادة العربية الثورية القادرة على مواجهة الامبرياليه الاميركيه وحسم العلاقة معها ، بدلا من تجديد تلك العلاقه .

● تأكيد اهمية البعد القومي الجماهيري في المعركة العربية ، وتجديد الثقة بفاعلية هذا البعد .. وكذلك تأكيد مركزية القضيه الفلسطينية لدى الجماهير العربيه في كافة اقطارها .

● توضيح ان عدالة قضيتنا ، وفي ظل طبيعة العصر الراهنة كلها — عندما نرفع نضالنا الى مستواها — بان نجذب اوسع اطارات الدعم والتأييد ، على الصعيد العالمي .. وخير مثال على ذلك تلك العزلة الدولية التي احاطت باسرائيل والولايات المتحدة خلال حرب تشرين .

● تثبيت صحة تحالفنا الثوري مع المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر الوطني ، وتأكيد جدوى وفعالية ذلك التحالف على جميع الاصعدة المادية والعسكرية والسياسية .

وقبل ان نصل هذا النوع من النتائج بفاعلياته الثورية الى مرحلة تشكل مستندات اساسية في مخطط نضالنا الوطني التقدمي الثوري لمواجهة المرحلة القادمة ، كان النوع الثاني يطل عبر السياسات العربية الرسمية ليقصينا عن ذلك التفاعل ويبعد قوانا الثورية عن ميله ليضعنا وجها لوجه امام خيبات الاستسلام .

وهذا النوع الثاني من النتائج نلخصه بـ :

● شعور الانظمه بخطوره تمثل الجماهير للنوع الاول من النتائج ، ودفعها من ثم في اتجاه تلبية حاجات ومستلزمات تجديد المعركة على اسس ثورية تكفل الانتصار .

● عجز الانظمة بنياها الحالية عن تلبية تلك الحاجات والمستلزمات .. فلم تجد تلك الانظمة، امام هذين الحقيقتين الا التراكض لازاحة العقبات من امام عربه التسويه المصغوبه . فكان سعيها السريع لتحقيق ما يلي :

١ — تجاوز الرفض الرسمي المعلن للمفاوضات مع العدو .

٢ — حل الاشكال الذي كان ناجما عن عدم اتفاق انظمة المواجهة كلها على قبول القرار رقم ٢٤٢ .

٣ — بذل كل ما يمكن لاستدراج طرف فلسطيني قادر على تمثيل الشعب الفلسطيني من جهة ، وقابل للمشاركه في معادلة الاستسلام من جهة ثانية .

٤ — تطويق الدعوة الشعبية لحسم العلاقات مع اميركا ، بالمسارعة الى تجديد تلك العلاقات وفرضها كامر واقع خلفته النتائج « العسكرية » لحرب تشرين .

ثانيا :

من الواضح ان مؤتمر القمة العربي الاخير ،لم ينعقد من اجل تكريس النوع الاول من النتائج ، وبناء الخطط الكفيلة بتطوير تلك النتائج وتوفير اسباب الانتصار في المعركة القادمة . بل انعقد بالضبط لالتقاط النوع الثاني من النتائج ، وبناء الخطط الكفيلة بتحقيق التسوية المصغوبة وتمريرها استنادا الى تلك النتائج . فما هي اذن نتائج اعمال ذلك المؤتمر ؟

اولا :

محاولة الانظمة لاقتناص جو الوحدة الـذي خلقه القتال ، وتجيير ذلك الجو لمصلحة التحرك الاستسلامي . استنادا الى موضوعة اعتبار ذلك الجو من ثمار معارك تشرين والحرص بالتالي على تلك الثمار ، مع تجاهل حقيقة ان ثمار معارك تشرين لا يمكن ان تنفصل عن تلك المعارك اي ان الوحدة قد محرها التوجه نحو قتال العدو ، وليس التوجه نحو الاستسلام له .

فكان من اول مساعي مؤتمر القمة الاخير ، تحويل الوحدة الشعبية المتجهة نحو قتال العدو ، الى وحدة صف رسمية متجهة نحو الاستسلام له.

ثانيا :

التسلح بتلك « الوحده » لدعم الانظمة الذاهبة الى مؤتمر السلام ، وذلك عبر احاطتها بنوع من التأييد الرسمي العربي الذي يشبه الاجماع . والدفع الى الامام بالمقولة الاستسلامية التي تقول ان « المعركة السياسية » الراهنة هي معركة مكملة للمعركة العسكرية وليست نقيضا لها !!

ثالثا :

التحلل شبه الاجماعي من اجماع مؤتمر الخرطوم على رفض المفاوضات مع العدو . والموافقة على خط التنازلات المتسارعة لخطة النظام المصري بعد حرب تشرين ، تلك التنازلات التي تدرجت كما يلي :

١ — اعلن الرئيس السادات في خطابه الشهير خلال معارك تشرين ، انه مستعد لحضور مؤتمر سلام بشرط الانسحاب الفوري من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وانه لا يقبل اطلاقا بانه صيغ مبهمة بعد الان !!

وكان القرار ٣٣٨ اكثر ابهاما من القرار ٢٤٢ ، كما كانت وعود كيسنجر اكثر تنوعة بعشرات المرات من وعود سلفه روجرز .

ب — اعلنت القيادة السياسية المصرية انها لن تدخل اية مفاوضات ما لم تنسحب القوات الاسرائيلية الى حدود ٢٢ تشرين . ثم كان اتفاق كيسنجر ذي النقاط الست الذي اردف عبارة الانسحاب الى حدود ٢٢ تشرين بعبارة فصل القوات المتداخله .. ثم جاءت مفاوضات الكلو ١٠١ لتربح العبارة الاولى وستبقي الثانية .. ثم لتنسف العبارتين معا وتبقي القوات الاسرائيلية في اماكنها .

ج — اعلنت القيادة المصرية انه لا يمكن الذهاب الى مؤتمر السلام قبل نجاح محادثات الكلو ١٠١ باعادة القوات الاسرائيلية الى حدود ٢٢ تشرين .. ثم اعلن عبد القادر حاتم ان مصر ذاهبة الى مؤتمر السلام في ١٨ الجاري . مع ان محادثات الكلو ١٠١ متوقفة .

رابعا :

لعل من اخطر مهمات مؤتمر القمة الاخير هو بذل اقصى حد من التعاون بين الانظمة لاستدراج منظمة التحرير الفلسطينية الى محادثات السلام .

فبعد فشل كل المحاولات لخلق طرف فلسطيني من خارج اطار حركة المقاومة ، اصبح واضحا لدى جميع الساعين الى التسوية انه لا يمكن الوصول الى حل تحمل معنى الحل بشكل عملي ، ما لم تتوفر لذلك مشاركة فلسطينية من داخل منظمة التحرير .

وهنا كانت من اشد حاجات المؤتمر ان يجري اقناع طرف فلسطيني من منظمة التحرير بالمشاركة في « السلام » .. والى هذه الحاجة استند قرار المؤتمر بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وقد دعم هذا القرار بجهود مريبة مكثفة من قبل اكثر من حاكم عربي لاقناع بعض منظمة التحرير بجدوى المشاركة في التسوية .

صحيح ان قرار المؤتمر هذا ، قد كرس واقعا نضاليا معينا .. لكن الاعتراف بمنظمة التحرير كواقع نضالي من اجل تطوير نضاليه شيء، والاعتراف بها من اجل جر بعضها لتلبية حاجة الاستسلام الى طرف فلسطيني شرعي ، شيء اخر تماما .

اذن ..

هذا هو واقع مؤتمر القمة العربي الاخير ، وهو لا يخرج عن كونه محاولة للالتفاف على نتائج حرب تشرين الايجابيه وتكريس نتائجها السلبية كمنطلق نحو حل « ازمة الشرق الاوسط» بما يكفل حل ازمة الانظمة العربية على حساب النضال العربي الوطني التقدمي ، ومن ضمن التوجه الاميركي لاعاده ترتيب اوضاع المنطقه بما يكفل اقصى مدى من « الامن » للمصالح الامبرياليه فيها ■

لقاء مع جماهير صور حول الوضع الفلسطيني الراهن

ضمن سلسلة اللقاءات والندوات التي فتحتها الجبهة الشعبيه لتحرير فلسطين مع الجماهير الفلسطينية واللبنانيه ، في المخيمات والمدن والجامعات ، من اجل طرح راي الجبهه الشعبيه في القضايا الراهنه والمواضيع مثار الجدل والحوار حول حرب تشرين وما افرزته على الساحة العربيه من مستجدات برز على سطحها الحديث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وانشاء دولة فلسطينيه ومؤتمر السلام المزمع عقده في ١٨ كانون الثاني ، وما رافق ذلك من طرح لعديد من القضايا التي استهدفت تضليل الجماهير العربيه والفلسطينيه بشكل خاص ، واستدراجها عبر مقولات نظرية خاطئة للوقوع في فخ الاستسلام الذي احكمت نصبه السياسة الاميركية بالتعاون مع الرجعية المحلية من اجل ابتلاع كل القدرات والامكانات العربية الاستراتيجية التي تهدد كل الوجود الامبريالي — الصهيوني — الرجعي في المنطقة حال تفجره .

وضمن هذه الحوارات التقى الرفيق سام ابو شريف يوم الاحد الفائت بجماهير مدينة صور ، بدعوة من جمعية التضامن الرياضية استعرض في البداية المتغيرات التي حدثت بعد حرب ٦ تشرين اول والدور الاميركي في الحرب الاخيره . وقال انه رغم اهميه قرار القتال الذي بدا يوم ٦ تشرين الا انه كان يحمل معه قرار وقف اطلاق النار انسجاما مع الاهداف المحدوده التي بدا من اجلها القتال ، ورغم النتائج الايجابية الكثيرة التي ولدتها الحرب فقد كانت هنالك نتائج سياسيه غير منظمه ، فبعد هزيمه حزيران ١٩٦٧ خرج مؤتمر قمه الخرطوم باللاءات الثلاثة الشهيره ، وبعد حرب ١٩٧٣ قالوا « نعم » .

وقال عن المساعي الاميركيه : « الولايات المتحده تسعى لتهدئه المنطقه ، لان ذلك يعني بالنسبه لها النهب الهادىء لموارد منطقتنا دون اي اعتراض ، وكلنا اصبح يدرك اهميه البترول الذي تسعى اميركا الى نهبه » .

واضاف : ان التهدئه تعني بالمفهوم الاميركي الضرب والقضاء على حركه المقاومة الفلسطينية وحركه التحرر العربيه لما بينهما من ترابط عضوي ، ان اميركا والرجعية العربية تريد ان تعزل اطراف حركة التحرر العربيه لتصفيها كل على حده ، تريد ان تعزل الثوره في الخليج العربي عن الثورة الفلسطينيه » .

واكد الرفيق ابو شريف موقف الجبهة الشعبيه من التسويات السياسيه وقال : « انا نرفض كافة التسويات السياسيه المطروحه في المنطقه لخطوره نتائجها على كل حركه التحرر العربيه وليس على المقاومه الفلسطينيه وحدها . ونتمسك ببرامج ومواثيق منظمه التحرير الفلسطينيه الى رفض التسويات السياسيه ، وبالتحديد ، الدولة الفلسطينية . واشار الى طبيعه النظام الصهيوني العنصرية وقال ان هذا النظام لا يمكن ان يقبل بوجود بذرة ثوريه على احدى اهم جوانبه .

وزاد : ان القول بقبول دوله فلسطينية على جزء من تراب فلسطين كمحطة لتحرير باقي التراب يستهدف خداع الجماهير ، بقولهم ان هذه الدوله ستنمو وتحارب العدو بوضع المدافع على جبال الخليل ! ان هذا الطرح طرح خادع وغير موضوعي وان الهيمنه على المنطقه العربية بعد التسوية ستكون للرجعية العربيه وخاصة السعوديه وستتم بعد تصفيه حركه التحرر العربيه . .

وتساءل : كيف نستمر في القتال ؟ كيف نناضل ؟

وقال : ان النضال هو بتجنيد جماهيرنا داخل الارض المحتله واستمرار القتال على ارض فلسطين ، انا قادرون على ذلك ، وما حدث خلال الاسبوعين الاخيرين في الداخل هو الدليل — مشيرا الى عمليات القدس وتل ابيب ونابلس والخليل . وقال ان نضالنا في الداخل لم تكن بموافقه او مساعده الانظمه العربيه .

واضاف : الجبهه الشعبيه تعرف نتائج موقفها جيدا ، انا نربط نضالنا بنضال الجماهير العربيه . ان الجماهير في الاردن اعطت وتعطي وسترى نتائج عطاءها عما قريب، انا نناضل معها لحسم تناقضها مع نظام الاردن العميل . وزاد : لا يمكن ان نقبل بعزل القضيه الفلسطينيه اقليميا ، يجب وضع برامج واتخاذ خطوات عمليه بالعمل المشترك مع الحركه الوطنيه العربيه من اجل استمرار الثوره، وفهم البعد العالمي لقضيتنا وعلاقتها بحركه التحرر العالمية .

ان نضالنا سيتخذ خطا متعرجا ولكنه دائما الى الامام وليس الى الخلف . نحن لسنا ضد اقامه سلطه ثوريه على جزء من ارض فلسطين حرر بقوه السلاح ، وسنقاتل ضد اقامه سلطه على دوله مسخ ضمن ميزان قوى لصالح العدو . ان تغير ميزان القوى لصالحنا يعطينا الدليل على ان العدو اصبح في طريق النهايه .

وفي نهاية اللقاء اجاب الرفيق ابو شريف على اسئلة الجماهير التي تركزت حول احتمالات المستقبل والظروف التي قد تطرا على المنطقه قبل انعقاد مؤتمر السلام او بعده .

«الهدف» تنشر أسماء المعتقلين الجدد في تونس

النظام التونسي يبعد مئات العمال إلى الخارج ويصعّد حملة القمع الفاشية في الداخل

تفاقم الصراع الطبقي في تونس يزداد باضطراد مستمر مع ازدياد اعتماد اقتصاد النظام التونسي على المشاريع والمعونات الخارجيه وازدياد تبعيه النظام ولحاقه بعجلة السياسة الامبرياليه التي تحاول الابقاء على حاله الفقر والتخلف التي تعاني منها الجماهير التونسية، الامر الذي يمكنها من احتجاز اتجاهات النظام التونسي وحصرها ضمن خططها واهدافها في المنطقه اولا ، وترك تونس سوقا مفتوحا للبضائع الاجنبيه وزيادة راسمال الطغمه المنحرفه في البلاد ، التي وجدت بكل الصيغ الملائمه مناخا مناسبا لزيادة ثروتها واستغلالها للبلاد ثانيا .

لذلك كان من نتائج تبعيه النظام الاقتصادي في تونس للنظم الرأسمالية الغربية،ازدياد نسبة البطالة في البلاد،فضلا عن تفشي الامية والامراض في مناطق عديدة سقطت من حسابات الدوله ، الا بما يحقق لها المزيد من النهب والاستغلال لجهود الجماهير التونسيه الفقيرة.

وقد حاولت الحكومة التونسيه من خلال الموافقه على المخطط الرباعي واقرار ميزانيه ١٩٧٣ ان توهم الطبقة العاملة التونسيه بامكانيه توفير العمل وتوفير ظروف حياه جديده بعد تحسين اوضاعهما الاقتصادية من خلال تنفيذ المخطط الرباعي الذي سوف يستوعب ٥٠ الف عامل كل عام !

الا ان سياسة الحكومة ، بعد اعترافها بفشل مخطط تشغيل ٥٠ الف عامل،اتجهت الى فتح ابواب اوسع لرؤوس الاموال الامبريالية والبضائع الاجنبيه وضاعفت من اعتمادها على التمويلات الامبرياليه لتنمية قطاعات غير منتجة مثل القطاع السياحي الذي نمته الدولة منذ عام ١٩٦٢ بعدة قروض من بعض البنوك وشركات السفر والسياحة الاوروبيه حتى اصبح القطاع السياحي من اهم القطاعات الاقتصادية في البلاد واكثرها اتساعا ، هـذا بسبب مصالح الطبقة الحاكمة واختياراتها الاقتصادية التي لا تهدف الى بناء قطاع صناعي واسع واقتصاد وطني متكامل ، بل تعتمد الى حد كبير على السياحة التي تعرض البلاد الى خطر التأثر بالازمات الخارجية ، لان السياح بغالبيتهم العظمى هم من الدول الرأسمالية المهددة بالازمات الاقتصادية دائما ، واي انخفاض في عدد السياح يؤثر مباشرة على القطاع السياحي في تونس ويزيد اقتصاد البلاد ضعفا وتهلهلا .

الهجرة في ازدياد مستمر

ونتيجة للسياسة الخاطئة التي خطها النظام التونسي وامعانا بالانحراف نحو سياسة اقتصادية تخدم النظام الدكتاتوري والمجموعات البرجوازية المنتفعة من استمراره ، فقد بذل النظام جهودا ضمن سياسة مبرمجة من اجل الاستمرار في استغلال قطاعات كبيرة من الجماهير التونسية ونظم حملة واسعة وسط الجماهير الكادحة تحثه على الهجرة ومغادرة البلاد للعمل تحت هيمنة رأسمالية وامبريالية في اوروبا حتى زاد عدد العمال التونسيين في الخارج باعتراف النظام نفسه عن ٢٥٠ الف عامل ، كما ان مخطط النظام الرباعي يعتمد بنسبة ٤٠ بالمئة على الهجره في سياسة التشغيل ، وقد ظهر من حملة الحكومة على تشجيع الهجرة انها تريد ان تحقق ما يلي :

أ — خفض نسبة البطالة في البلاد تجنبا لاي انفجار عمالي قد يحدث نتيجة سياسة الفقر والتجويع التي ينتهجها النظام ضد الشعب التونسي .

ب — كسب المزيد من العملات الاجنبية ، التي يكسبها عمال الخارج ، من اجل تمويل الشركات الرأسمالية وزيادة ارباحها .

ج — محاولة فرض سيطرة سياسية على قطاع عمالي واسع في المهجر واخضاعه لمنظمات عميلة تعمل بين العمال تحت غطاء رعاية مصالح العمال في الخارج وتحقيق العدالة لهم وانصاف حقوقهم .

لذلك فقد خططت الحكومة لتهجير حوالي ٢٠ الف عامل تونسي الى اوروبا ، والطريف انه بعد فشل المخطط الرباعي بتشغيل ٥٠ الف عامل تونسي اعترفت الحكومة بانها لا تستطيع ان تستخدم اكثر من ٣٠ الف عامل ، والعشرين الف الباقون يجب تهجيرهم ، وقد حاولت الحكومة التونسية ان تتخلص من فشلها وترمي المسؤولية على عاتق الشعب بادعائها ان الهجرة الناتجة عن البطالة سببها « تزايد النسل » في البلاد !

وقد اتبعت الحكومة سياسة خبيثة من اجل امتصاص اجور العمال في الخارج واعلنت عن سياسة « المساهمة » التي تقوم على اساس ايهام العامل الفقير بامكانية تحسين وضعه من خلال دعوته « للتقشف » والتقليص من استهلاكه في البلدان الاجنبية وتخصيص المبلغ الذي يخصص لاستهلاك اسرته الى الحد الادنى وتوفير المتبقي وارساله الى البلاد من اجل تنشيط وتحسين مشاريع البرجوازية التونسية والطبقة الحاكمة ، وقد اعلنت عن انشاء شركات عقارية وتأسيس صندوق قومي للمشاريع من اجل سرقة ونهب جهد العامل التونسي الذي يعاني من اسوأ الظروف الاجتماعية في المهجر .

سياسة القمع وارهاب المناضلين

الا ان الحالة الاقتصادية المتردية وازدياد البطالة في البلاد وانخفاض مستوى الدخل ودكتاتورية النظام اثار حالة من السخط في الاوساط الجماهيرية والعمالية تجلت في عدة اضرابات عمالية وتحركات طلابية شهدتها البلاد في الاونة الاخيرة كانت مدعومة من قبل القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد . لذا لجأ النظام الرجعي على اثرها الى ممارسة ابشع انواع القمع والارهاب بمختلف الاساليب المتوفرة لديه، فبعد ان حلت الحكومة «اللجان الجامعية المؤقتة » التي نشطت في اكثر من مناسبة من اجل دعم الطبقة العاملة التونسية وبعد ان حاولت تشتيت وتقسيم الحركة الطلابية واخماد نضالاتها ، لجأت الى وسائل تعسفية اخرى بدءا من « تجنيد » القوى النشطة في تحركها ضد النظام وابعادها عن حركة التمرد والرفض الشعبي في البلاد الى الاعتقال الكيفي الذي شمل معظم المدن التونسية . ووصلت الى « الهدف » قائمة كبيرة باسماء «المبعدين الى الجندية » والمنتزعين من بين صفوف الحركة الجماهيرية كان ابرزهم استاذ الرياضيات محمد زبلة العضو السابق في المكتب الفدرالي لاتحاد طلبة تونس ، وذكرت القائمة الاسماء التالية : عبد الله الشابي ، هشام العمامي، محمد جامور ، البحري ، عبد الكريم قنزه ، يخضر لاله ، فريد الساحلي ، منصف بن فرج، جمال بو صفارة ، منصف لسود ، يونس غلولو نجيب شاشيه .

ومن جهة اخرى فقد ذكرت انباء وصلت « للهدف » من تونس ان السلطات التونسية اعتقلت في الفترة الاخيرة ٦٠ شخصا من تونس العاصمة و٧٠ اخرين من سوسة والقيروان وعدة اشخاص من مدينة قابس وقفصة المشهورة بنضالات جماهيرها وعمالها وخاصة عمال المناجم هناك . ومن بين المعتقلين المناضلة ليلى بن تميم التي لم تكف البوليس الارهابي في تونس عن ملاحقتها لمدة عامين قبل اعتقالها وكانت في حالة مراقبة دائمة من قبل اجهزة القمع التونسية .

وهذه بعض اسماء المعتقلين الجدد في تونس : سعاد مسدي ، نائلة زغيدي ، هشام عثمان ، يوسف زغيدي ، مصطفى بن برحيم، روضة العربي ، عبدالله الروسي ، سهام العربي ، نور الدين بن منصور ، محمد اللور، عمار الزمزمي ، عمار منصور ، دليلة محفوظ، لعروسي العربي ، رؤوف الصادي ، نجيب العش ، محسن عبدالله ، جميلة ومورسة وعزيزة الرقص / محي عمامو ، رضا اللور ، رضى مسدي ، جميلة بن مصطفى ، عبد اللطيف العماري ، محمد كسو ، نور الدين الحربي ، نجيب وحافظ الحلواني ، عز الدين الحزمي .